

الموجودة في الوضع المائل، أوضح السفير ديوب: التحضيرات جارية لعقد الدورة الخامسة عشرة للجنة العليا المشتركة، ونحن نأمل أن تعقد اللجنة بمجرد إنجاز التحضيرات اللازمة لها بما فيها تحضير عدد من الوثائق ومشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ليمتد توقيعها خلال اجتماعات اللجنة العليا، والحقيقة أستطيع أن أقول لكم الآن أننا نعمل كخلفية نحل لإنجاز كل مشاريع الاتفاقيات المطلوب توقيعها خلال اجتماع اللجنة القادمة التي ستعقد فور إنجاز التحضيرات التي أشرنا إليها؛ لكن كما تفضلتم وأشرتم هناك نقطة مهمة، ليس المهم فقط أن نوقع اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم؛ لكن الأهم أن نفعل وننقذ هذه الاتفاقيات، نحن الآن نعمل معاً، وشكلت لجنة في البلدين لمتابعة تنفيذ وتفصيل كل الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها، وتطوير الاتفاقيات التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل بما يناسب متطلبات المرحلة الراهنة في علاقات البلدين؛ في الحقيقة نحن في الحكومتين لاحظنا الضعف في تنفيذ بعض الاتفاقيات؛ لكن السبب الرئيسي في ذلك يعود لظروف الحرب التي عشناها في سوريا والتي أثرت على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد.

جاهزون لتطوير الاتفاقيات التجارية ومناقشة الأفكار الجديدة

وبشأن بعض العراقيل الموجودة في إيران في عدم تنفيذ وتفصيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، قال السفير السوري بطهران: نحن ندعو أولاً ونؤكد على أهمية تفعيل وتنفيذ هذه الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك مهما كانت، نتطلع ونعمل أيضاً على تطوير الاتفاقيات التي تحتاج إلى تطوير ونحن جاهزون كما أشرت لتطوير الاتفاقية المتعلقة بالتجارة الحرة بين البلدين، ومستعدون لمناقشة كل الأفكار والاقتراحات التي ترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن بحثها ومناقشتها مثمر، والتوصل لاتفاقيات بشأنها، ما أكدته هورادة كل من البلدين والعمل على تطوير مرحلة جديدة، سأذكر لكم مثلاً واحداً فقط، في عام ٢٠٢٠ كان حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ١٢٠ مليون دولار فقط، في حين أن حجم التبادل التجاري في العام ٢٠٢١ تضاعف وبلغ أكثر من ٢٠٠ مليون دولار، طبعاً مازال الرقم قليل، وأقل من الإمكانيات المتوفرة بين البلدين بكثير، وأقل مما نتطلع إليه؛ لكن عندما نقول حجم التبادل التجاري هذا مؤشر جيد وسنعمل على تعزيزه.



سفير سوريا بطهران

السفير السوري بطهران في حوار مفصل مع صحيفة الوفاق:

ندعو المستثمرين الإيرانيين للإستفادة من قانون الإستثمار الجديد في سوريا

أجرت صحيفة «الوفاق» حواراً مطولاً مع سفير الجمهورية العربية السورية لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور شفيق ديوب، وهو الأول مع الصحيفة منذ توليه المنصب، تناول خلاله تطورات عدة على رأسها العلاقات بين سوريا وإيران وأفاق التعاون الثنائي بين البلدين «المتنامي مؤخراً» بوتيرة متسارعة، لاسيما في الجانب الإقتصادي من ناحية إعادة إعمار سوريا «القائم حالياً وإن كان بخطوات بطيئة»، لتليها مواضيع العلاقات الثقافية والسياسية «العميقة»، كما تحدّث السفير ديوب بإسهاب وبأجواء مُفعمة بالمواقف الجادة والإرادة والعزيمة السورية المدعومة بعزيمة المقاومة، والتي تجلّت في ظل فشل الحرب الإرهابية الصهيونية التي تعرّض لها هذا البلد، حول مسألة الاعتداءات الصهيونية السافرة على الأراضي السورية، ومواعيد الردّ عليها ووضع حدّ لها.

الوفاق / خاص
سجاد اسلاميان / مختار حداد

التي ستسهم في إعادة إعمار سوريا؛ بالإضافة إلى ذلك صدر قانون جديد للاستثمار في سوريا في مايو/ أيار ٢٠٢١، هذا القانون مهم جداً ويقدم الكثير من التسهيلات والإعفاءات الجمركية والرسوم بهدف خلق بيئة إستثمارية مريحة وناجحة في سوريا، وتشجيع رجال الأعمال والمستثمرين السوريين والأجانب في الاستثمار في سوريا وإعادة الإعمار، وأنا من خلال صحيفتكم الموقرة يسعدني أن أدعو المستثمرين والشركات الإيرانية للاستفادة من الفرص التي يقدمها هذا القانون، بالنسبة للنقطة التي أشرت فيها إلى موضوع الرسوم الجمركية لدينا اتفاقية موقعة في عام ٢٠١١، هذه الاتفاقية تعفي الصادرات الإيرانية إلى سوريا والصادرات السورية إلى إيران من الرسوم الجمركية، وتحدها بعـ بالمئة فقط، باستثناء قائمة تتضمن حوالي ٨٠ سلعة فقط، ما عدا هذه السلع الـ ٨٠ كل السلع والبضائع الإيرانية المصدرة إلى سوريا والعكس معفاة من الرسوم والجمارك، ونحن جاهزون ومستعدون لتعديل هذه الاتفاقية وتطويرها إذا تطلبت مصلحة الجانبين ذلك بما يهدف إلى إزالة حتى العـ بالمئة من الرسوم الجمركية.

في موضوع الرسوم الجمركية لدينا اتفاقية موقعة في عام ٢٠١١ تعفي الصادرات الإيرانية لسوريا والصادرات السورية لإيران من الرسوم الجمركية

تداعيات الحرب المفروضة على سوريا، أود أن أثير إلى أن اللجنة العليا المشتركة تلعب دوراً كبيراً في العلاقة الاقتصادية والتجارية والتقنية بين البلدين، وعقدت الدورة اجتماعاتها الأخيرة في عام ٢٠١٩ وتم خلال هذه الاجتماعات التوقيع على حوالي ١١ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني والتجاري في كل المجالات، وكان أهم هذه الاتفاقيات على الإطلاق اتفاقية التعاون الاقتصادي الاستراتيجي بين البلدين. اجتماعات اللجنة مهمة ونحن نحضر الآن لعقد اجتماعات الدورة القادمة التي ستكون الدورة الـ ١٥ للجنة العليا المشتركة، ونأمل أن تعقد اجتماعاتها بأقرب وقت.

اتفاقية إعفاء الصادرات الإيرانية والسورية من الضرائب

وعن دور السفارة في مساعدة الناشطين الاقتصاديين الإيرانيين أو الناشطين الاقتصاديين السوريين، قال السفير السوري لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية: سبق وأشرت في بداية الحديث إلى إحدى أهم أولويات عملنا ألا وهو تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتعزيز التواصل بين القطاع الخاص بين البلدين وتقديم كل التسهيلات اللازمة لرجال الأعمال والقطاع الخاص للعمل السلس والمرح سواء في سورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأقول لكم أكثر من هذا، حجم الدمار في سوريا كبير نتيجة الحرب عليها، والآن وضعت ضمن أولوياتها الرئيسية إعادة إعمار ما دمرته الحرب، هذا مشروع إقتصادي تنموي كبير جداً، نأمل ونعمل لكي تكون الشركات الإيرانية في مقدمة الشركات

الأمريكية القسرية غير المشروعة المفروضة على سوريا، وهناك أيضاً عقوبات شبيهة مفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ الحقيقة صعوبة تحويل الأموال ونقلها تعود بالدرجة الأولى إلى هذه العقوبات المفروضة على البلدين، هذا أولاً. ثانياً ظروف سورية صعبة، نحن معذرون، حتى الآن نعانى من نتائج وتداعيات هذه الحرب التي استمرت ١١ عاماً، والأمريكان ينهبون كل ثروات سوريا الطبيعية في المنطقة التي يسيطرون عليها في شمال شرق سوريا، ينهبون النفط والغاز والقمح والقطن وكل شيء، وللأسف الشديد نتيجة العقوبات الأمريكية الظالمة وظروف الحرب نعاني في سوريا بعض الصعوبات في تأمين بعض القطع الأجنبي، مع كل هذا تعمل الحكومتان على تذليل هذه العقوبات التي أشرت إليها، وعلى إيجاد حلول خلاقة لتجاوز هذه العقبات والمشكلات وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين بوقف وبما يخدم مصلحتهما المشتركة، هناك حديث الآن عن إيجاد حلول مبتكرة تتعلق في سبيل المثال بالمقايضة في السلع، تصدر سلع إيرانية إلى سوريا ونقابل استيراد سلع سوريا إلى إيران، هناك أفكار تدرس حول التبادل بالعملة الوطنية وغير ذلك من التفاصيل.

تذليل العقبات الناجمة عن العقوبات

وتابع سفير الجمهورية العربية السورية بطهران: ما أكدته لكم أن الحكومتين في البلدين تعملان بكل جد وبكل إخلاص على تذليل هذه العقبات الناتجة بالشكل الأساسي عن العقوبات الأمريكية. وعن

أن فتحه سيساعد كثيراً في تطوير العلاقات الاقتصادية، خاصة تعزيز التبادل التجاري، وتقليل تكلفة السلع والبضائع واختصار وقت وصولها إلى سورية.

تداعيات العقوبات الأمريكية

كما تطرق السفير ديوب إلى طريق البوكال البري، وقال: من الجانب السوري الأمريكي موجودون بمنطقة التنف، ومنطقة التنف قريبة إلى منطقة البوكال، والأمريكيون نعرفهم نحن وأنتم جيداً لا يريدون أن تتحسن العلاقات بين دولنا الثلاث وهم يعملون على زعزعة العلاقات السورية – الإيرانية؛ بالإضافة إلى ذلك الأمريكيون إستهدفوا معبر البوكال أكثر من مرة، خاصة عندما كان الحديث يدور حول إمكانية فتح خط الترانزيت؛ لكن بكل الحالات أمام إرادة الحكومات في الدول الثلاث وجهودهما المخلصة لفتح هذا الطريق، يمكن أن نحقق نتائج جيدة.. بالنسبة لنا في سوريا مصممون وواقفون بأن كل حبة تراب من الأرض السورية سيتم تحريرها، وستعود إلى السيادة السورية وسيغادر الأمريكيون سوريا.

حلول مبتكرة لحل مشاكل التجار الإيرانيين

وعن المشاكل والعراقيل التي تقف بوجه التجار الإيرانيين لاسيما مسألة عدم وجود الضمانات المادية في البنوك، علاوة على القوانين الصعبة في سورية منها الضريبة الجمركية، أوضح السفير السوري بطهران: أولاً وهذا أيضاً يزيد من أعباء وتكاليف والبضائع والسلع على المواطنين في البلدين، نحن جاهزون ومستعدون لفتح طريق الترانزيت البري ونعتقد

في مستهل الحوار، تحدّث السفير السوري في طهران حول العلاقات الاقتصادية خاصة الزيارة الأخيرة لوزير الطرق الإيراني إلى سوريا ولقائه مع الرئيس بشار الأسد، وقال بشأن آفاق التعاون الإقتصادي بين البلدين: العلاقات السورية - الإيرانية هي علاقات صداقة تاريخية واستراتيجية عمرها أكثر من ٤٠ عاماً تعززت بشكل كبير في السنوات الأخيرة نتيجة الحرب الإرهابية الظالمة التي شنت على سورية منذ عام ٢٠١١؛ لكن في الحقيقة العلاقات الاقتصادية بين بلدينا ليست بمستوى علاقاتنا السياسية، ولا تعكس الإمكانيات الفعلية القائمة للتعاون الاقتصادي بين البلدين. وأضاف: هناك آفاق ومجالات واسعة وكثيرة للتعاون في المجال الاقتصادي لزيادة التبادل التجاري وتعزيز الاستثمار المتبادل في البلدين، ولتأسيس شركات مشتركة والكثير من التفاصيل الأخرى ذات الصلة.

وأكمل بشأن المرحلة الراهنة: الآن في هذه المرحلة وبعدما حققت سوريا الكثير من الإنجازات الميدانية والعسكرية وعادت الحياة إلى طبيعتها تدريجياً في كل المجالات الأمنية والاقتصادية، وفي ظل الأولوية التي وضعتها الدولة السورية بالعمل على إعادة إعمار ما دمرته الحرب، نولي أهمية كبيرة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين سورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ونعتبر ذلك أولوية؛ وفي سبيل تحقيق هذا الهدف هناك الكثير من الزيارات المتبادلة بين المسؤولين على القطاع الاقتصادي في البلدين تمت ما بين طهران ودمشق في الآونة والأشهر القليلة الماضية، كما اتخذت الكثير من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة التبادل التجاري لتعزيز العلاقات الاقتصادية وإلى زيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين، ومن بين هذه الزيارات الزيارة التي أشرت إليها زيارة الأخ معالي الوزير رستم قاسمي وزير الطرق وبناء المدن الأخيرة إلى دمشق، حيث أجرى مباحثات هامة جداً مع نظرائه في سوريا والتقى مع السيد الرئيس بشار الأسد، وكانت الزيارة كلها هامة، وتم خلالها التأكيد على عزم البلدين وتصميمهما على تطوير العلاقات الاقتصادية في كل المجالات التي أشرت إليها، وتذليل العقبات التي يمكن أن تظهر في مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين، ما أكدته الآن إن إحدى أولويات عملنا في السفارة السورية هو العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وزيادة التبادل التجاري وغير ذلك، وما أكدته لكم وأكدته لأهلنا الأصدقاء في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو أن الحكومة السورية عازمة على تطوير العلاقات الاقتصادية بلا حدود، وبما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

فتح طريق الترانزيت عبر العراق سيعزز العلاقات الاقتصادية وأكد السفير السوري على أهمية فتح طريق الترانزيت ما بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسورية عبر العراق، وقال: بذلنا الكثير من الجهود بالتنسيق مع الإخوة في طهران ومع الإخوة في بغداد لإعادة فتح هذا الطريق بأسرع وقت ممكن، لأن فتحه سيعزز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدول الثلاث

فتح طريق الترانزيت عبر العراق سيعزز العلاقات الاقتصادية

ويخدم شعوبها كلها؛ على سبيل المثال يمكن لسيارة ناقلة أن تحمل البضائع من إيران وتصل إلى سوريا وتنتقلها ٣ أيام عبر الطريق البري، في حين يحتاج هذا الأمر إلى حوالي ٣ أسابيع في النقل البحري أو غيرها، وهذا أيضاً يزيد من أعباء وتكاليف البضائع والسلع على المواطنين في البلدين، نحن جاهزون ومستعدون لفتح طريق الترانزيت البري ونعتقد

